النهج الديمقراطي
ⵜⴰⵏⵀⴰⵊⵜ ⴰⵜⴰⵎⵓⵔⴰⵜⵉⵜ

النشرة
صوت العمال والكادحين
العدد: 57 - الإثنين 16 ماي 2022
نشرة إلكترونية إخبارية تصدر عن إعلام النهج الديمقراطي مرتين في الشهر

2 أوضاع الطبقة العاملة في ظل حالة الطوارئ الصحية

5 مستجدات اوضاع ونضالات الكادحين

9 محور الحريات وحقوق الإنسان

افتتاحية

محنة الصحافة وحرية التعبير في المغرب

صنفت منظمة «مراسلون بلاحدود» المغرب في الرتبة 135 عالميا من مجموع 180 دولة فيما يخص حرية الصحافة. وهي رتبة تؤكد الأوضاع المتردية لحرية الصحافة كجزء من حرية التعبير حيث يتعرض الصحفيون المستقلون والمدونون ونشطاء التواصل الاجتماعي للمضايقات والاعتقالات والمتابعات القضائية والمحاكمات الجائرة التي تصل الى حدود سلب الحرية للعديد منهم لمجرد مقال او تغريدة او تدوينة منتقدة للسلطة او فاضحة للفساد او مهددة لمصالح المافيات الاحتكارية الريعية الحاكمة،وذلك اعتمادا على القانون الجنائي وليس قانون الصحافة.

وليست باقي اشكال التعبير بأحسن حال من وضعية الصحافة. فسياسة القمع المنهج والحصار والاعتقالات والمحاكمات الانتقامية هي السائدة في مواجهة الاحتجاجات الشعبية والقوى السياسية والحقوقية والنقابية المناضلة والمعارضة للسياسة الطبقية السائدة وللنظام السياسي القائم. فتكفي الإشارة كمثال على ذلك ان معظم فروع النهج الديمقراطي المحلية والجهوية وفروع الجمعية المغربية لحقوق الانسان محرومة من وصولات إيداع ملفاتها القانونية.

ان هذا القمع الممنهج لحرية الصحافة والتعبير يعكس الطبيعة اللاديمقراطية للنظام المخزني الذي يسعى بكل ما يملك من سلطة وأجهزة الى اغلاق الحقل الإعلامي تماما، والتحكم في الساحة السياسية والاجتماعية كلاعب وحيد، ومنع ظهور أي حركة او جبهة نضالية قد تهدد سلطته ووجوده ،او بروز صحافة مستقلة حرة توصل الحقائق كما هي للجماهير وتساهم في الرفع من وعيها.

ان مجال الاعلام والصحافة والحريات العامة هو مجال أساسي للصراع الطبقي يجب ان تخوضه القوى الديمقراطية والثورية بكل حزم وقوة لان من شان انتزاع المكتسبات الديمقراطية في هذا المجال وتحصينها تقوية الصراع لمصلحة التغيير وتوسيع مساحات الحرية الشيء الذي سيسمح بنشر الفكر الديمقراطي التقدمي والرفع من مستوى وعي الجماهير الشعبية بما يخدم التغيير الديمقراطي الجذري.

حول أوضاع الطبقة العاملة

ملاحظات شبكة «تَقَاطُع» حول الاتفاق الاجتماعي الموقع في 30 أبريل 2022

طيلة الفترة الممتدة بين 24 فبراير و30 أبريل 2022، جرت جولة جديدة من الحوار الاجتماعي بين الحكومة المغربية والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلا وممثلي الباطرونا. وبالنظر للظروف الاستثنائية الراهنة المتميزة بالآثار الوخيمة لجائحة كوفيد19 على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد وتفاقم البطالة وتدهور القدرة الشرائية للمأجورين ولعموم الكادحين من جراء الارتفاع الرهيب لأسعار المواد والخدمات الأساسية، فقد علقت الشغيلة آمالا كبيرة على نتائج هذا الحوار لتحسين أوضاعها وتلبية مطالبها العالقة منذ سنوات. كما تتبعت شبكة «تَقَاطُع» للحقوق الشغلية مختلف مراحل الحوار الاجتماعي وحللت محتوى الاتفاق الصادر عنه والمؤرخ في 30 أبريل 2022، وسجلت بشأنه الملاحظات التالية:

إن الاتفاق المذكور لم يستجب لأغلب المطالب التي رفعتها المركزيات النقابية المشاركة في الحوار الاجتماعي، والمتعلقة بتحسين القدرة الشرائية عبر زيادة ملموسة في الأجور والمعاشات واحترام الحريات النقابية مع إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي والمصادقة على الاتفاقيات الدولية للشغل ودعم جهاز تفتيش الشغل وتنفيذ ما تبقى من الاتفاقات السابقة.

إن أجواء التذمر والخيبة التي خيمت على مختلف مواقع الإنتاج والإدارات والمؤسسات العمومية، بعد توقيع محضر 30 أبريل 2022، نابعة من إحساس أغلب أجراء القطاعين العام والخاص بكونهم خارج هذا الاتفاق الذي تجاهل مطالبهم الأساسية برفع الأجور والترقية والحماية الاجتماعية وتحسين شروط العمل ...

تعرض محضر الاتفاق للحشو والإطناب (14 صفحة!)، حيث تم شحنه بإجراءات جد ثانوية لن يكون لها وقع كبير على أوضاع الشغيلة، وقد جرت العادة أن تصدر الحكومة في شأنها قرارات وزارية أو مراسيم دون أن تكون موضوعا لتفاوض مع النقابات. مثلا: إقرار رخصة الأبوة مدتها 15 يوما لن يستفيد منها الأجير سوى مرة أو مرتين في الحياة بالنظر لانخفاض الخصوبة وتقلص حجم الأسر، وكذا زيادة 64 درهما في الشهر في التعويضات العائلية بالنسبة للأبناء الرابع والخامس والسادس لن تهم سوى نسبة قليلة جدا من المأجورين. فكم يمثل المأجورون الذين لهم 4 أو 5 أو 6 أبناء؟ إنهم يمثلون، على التوالي، في القطاع الخاص: (13.9% و9.4% و6.4%) وفي القطاع العام: (11.1% و5.5% و3.3%).

رغم التنصيص في مقدمة الاتفاق على أن مسألة التشغيل ضمن الملفات الاجتماعية المطروحة على طاولة الحوار الاجتماعي فإن الاتفاق الأخير لم يشر إلى أية إجراءات فعلية لمحاربة البطالة الجماهيرية وخصوصا وسط الشباب وحاملي الشواهد.

مجموعة من المطالب النقابية أحيلت في نص الاتفاق على «مفاوضات» لاحقة غير مضمونة النتائج (مثلا: الزيادة العامة في أجور القطاع العام)، أو أجلت إلى مواعيد بعيدة دون تحديد طريقة تنفيذها (مثلا: توحيد الحد الأدنى للأجور).

إن الزيادة الهزيلة المعلنة في الحد الأدنى للأجور لا تراعي مستوى التضخم المتراكم منذ سنوات والغلاء الفاحش المسجل في الفترة الأخيرة في أسعار المواد والخدمات الأساسية. لذا كان يجب التنصيص على إعادة إقرار السلم المتحرك للأجور والأسعار ومراجعة الأجور سنويا وفقا لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك.

مجموعة من الالتزامات الواردة في الاتفاق الجديد هي في الحقيقة التزامات قديمة وردت في اتفاقات سابقة ولم تنفذها الحكومة والباطرونا. والأفظع من ذلك أن توحيد الحد الأدنى للأجور الذي كان يفترض تحقيقه في أفق 2013 بمقتضى اتفاق 26 أبريل 2011، أعيد إدراجه في الاتفاق الجديد مع إرجاء تحقيقه إلى سنة 2028. أي أن فترة الانتظار التي حددت في 3 سنوات ابتداء من 2011 تم تمديدها إلى 18 سنة. (2028-2011)

بعض النقاط الإيجابية الواردة في هذا الاتفاق يلفها الغموض من حيث أجرأتها في المستقبل. مثلا: بأية نسبة سنوية سيتم تحقيق توحيد الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص في أفق 2028؟ ما هي نسب وأشطر الضريبة على الدخل المقترحة في قانون المالية 2023؟ كيف سيتم إلزام 100 مقاولة سنويا بإبرام اتفاقيات جماعية للشغل؟ ما هي نسبة ومبلغ معاش الشيخوخة عند تخفيض شرط الاستفادة من 3240 إلى 1320 يوم اشتراك؟

إن تخفيض شرط الاستفادة من معاش الشيخوخة من 3240 إلى 1320 يوم اشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يبدو إيجابيا، لولا أنه يخفي جوهر المشكل المطروح منذ سنين والمتمثل في كون آلاف العاملات والعمال يفاجؤون عند بلوغهم سن التقاعد بعدم توفرهم على شرط الاستفادة (3240 يوما). وهنا تطرح مسؤولية أجهزة تفتيش الشغل ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فضلا عن القضاء. وكان الأجدر إيجاد صيغة لتمكين هؤلاء العمال والعاملات من معاش يحفظ كرامتهم بدل إلزامهم بالعمل لسنوات إضافية أو سحب مبلغ الاشتراكات الهزيلة.

الصيغة المعتمدة في فقرة «إصلاح أنظمة التقاعد» اعتمدت لغة العموميات دون طمأنة المأجورين حول الحفاظ على مكاسب التقاعد. ويخشى أن اعتماد الغموض في هذه الفقرة يهدف إلى استفراد الحكومة بتأويل «الإصلاح» على أنه مزيد من تمديد سنوات العمل والرفع من الاقتطاعات وتخفيض المعاشات...

بخصوص المؤسسات والمقاولات العمومية التي توجد فعليا خارج مراقبة الحكومة، لم يتم تحديد آليات أجرأة اتفاق 30 أبريل 2022 بالنسبة لمستخدميها، سواء فيما يتعلق بالأجر الأدنى أو إحداث درجة جديدة أو ما يهم التفاوض مع النقابات القطاعية وإبرام اتفاقات جماعية للشغل...

الاتفاق الحالي تجاهل أيضا العديد من المطالب والملفات القطاعية والفئوية وضمنها ملف الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وعددهم 102.000 والذين يستبعد تلبية مطلبهم الأساسي في إطار «الحوار القطاعي». هذا المطلب المتمثل في الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية كخطوة لإلغاء التعاقد في الوظيفة العمومية أي إلغاء الفصل 6 مكرر الذي أضيف للقانون الأساسي للوظيفة العمومية بتاريخ 18 فبراير 2011.

بصدد المحور المعنون ب «استكمال الترسانة القانونية لتشريعات العمل

حول أوضاع الطبقة العاملة

وملاءمتها مع سوق الشغل الوطنية والدولية».

بالنظر للظروف الراهنة المتميزة بتشديد الاستغلال وتدهور ظروف العمل، كانت الشغيلة المغربية تنتظر ملائمة التشريعات المحلية مع معايير الشغل الدولية بدء بضمان الحريات النقابية وإقرار أجر عادل يضمن الكرامة للعامل ولأسرته وحماية صحة وسلامة العاملات والعمال ضد الأخطار المهنية وضد انتشار الأوبئة والحفاظ على الاستقرار المهني وتشديد الإجراءات العقابية ضد المشغلين المنتهكين لقانون الشغل. والحال أن مشاريع القوانين المشار إليها في المحور السادس من هذا الاتفاق تنذر بأن المقصود ب»الملائمة مع سوق الشغل» هو تكريس هشاشة الشغل وإضفاء الشرعية القانونية على الانتهاكات العديدة لحقوق العاملات والعمال فضلا عن التضييق القانوني على الحريات النقابية وعلى حق الإضراب.

إن الهدف من تعديل مدونة الشغل هو الإجهاز على بعض الضمانات القانونية التي تضمن استقرار العمل وحرية ممارسة العمل النقابي. ونخشى أن تكون المواد التالية مستهدفة: المادة 16 التي تقيد العمل بالعقدة المحدودة المدة، والمواد 66 إلى 71 التي تقيد التسريح الجماعي للعمال وإغلاق المقاولات، والمادة 496 التي تحدد حالات تشغيل عمال من طرف «مقاولات التشغيل المؤقت» للقيام ب»أشغال غير دائمة»، والمادة 414 التي تلزم السلطة بتسليم وصل الإيداع فورا للنقابات عند تأسيسها أو تجديد مكاتبها النقابية، إلى غيرها من المواد المشابهة.

إن ملائمة قانون الشغل مع تحولات سوق الشغل بهذا المعنى، مطلب من مطالب الباطرونا التي تهدف إلى تكريس التراجعات الحالية العديدة على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة.

بخصوص «مراجعة منظومة التنقيط والتقييم»: يسود تخوف مشروع وسط الموظفين من أن التعديلات المقترحة من طرف الحكومة تستهدف بعض مكاسبهم وضمنها الحق في الترقية بالأقدمية.

بعض الالتزامات السابقة التي لم يتم تنفيذها من طرف الحكومات المتعاقبة اختفت تماما في الاتفاق الجديد. وهكذا لم يتم التنصيص، مثلا، على المصادقة على اتفاقية الشغل الدولية رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي المنافي لحق الإضراب.

ومن أغرب ما تضمنه اتفاق 30 أبريل 2022 الفقرة المعنونة ب «التزامات الاتحاد العام لمقاولات المغرب» والتي تنص في جوهرها على التزام الباطرونا بتطبيق الحد الأدنى للأجور (!) والتصريح بالعمال أدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (!)... والحال أن الأمر يتعلق هنا بمقتضيات قانونية تدخل في النظام العام وملزمة للجميع بقوة القانون وغير مشروطة بتوقيع هذا الالتزام ضمن بنود الاتفاق الاجتماعي.

إن وجود هذه الفقرة يفضح واقع الحال بالمغرب ويؤكد من جديد على إنكار قانون الشغل من طرف أغلب المشغلين، وذلك على الرغم من توسل مصالح وزارة الشغل لهم. فهل كان «لزاما» أن تؤكد الباطرونا «حسن نيتها» بالتوقيع على الالتزام بتنفيذ هذه المقتضيات القانونية (!)؟

طنجة / إضراب سائقي النقل الدولي

أعلن المكتبان النقابيان لشركتي «كالسينا كاري مغرب» و«كالسينا كاري مغرب ترانسلوغ» التابعان للاتحاد المغربي للشغل، في بيان أصدراه يوم الاربعاء 11 ماي 2022، عن إضراب عن العمل لمدة 24 ساعة يتم تنفيذه يوم الجمعة 13 ماي مع الاحتفاظ بحق خوض أشكال نضالية أخرى.

وجاء هذا القرار للاحتجاج على تبخيس العمل النقابي من طرف إدارة الشركتين، و التضييق على النقابيين وللتعبير عن رفض المكتبين النقابيين للممارسات الاستفزازية اتجاه السائقين العمال النقابيين،و كذا للمطالبة ب :

- مراعاة ظروف السائقين قبل منحهم عطل سنوية.

- احترام ساعات العمل.

- الاستجابة للمفهم المطلبي المقدم بتاريخ 29 يناير2022

- التزام الإدارة بالدفاع والحفاظ على سلامة السائق عند وقوع حوادث عرضية مرتبطة بالشغل.

- مراجعة التعويضات المادية عن كل عملية شحن وإفراغ في الداخل وفي الخارج.

- رفض الضغط الممارس على السائقين لدخول دول أوربية بدون تصريح النقل القانوني

قطاع الماء / تداعيات سلبية للتدبير المفوض على حقوق العمال

فوضت إدارة المكتب الوطني للماء والكهرباء - قطاع الماء - تدبير مراقبة صهاريج الماء لشركة مناولة لا تحترم أدنى الحقوق الشغلية المكفولة. وبهذا الإجراء الذي تم بموجبه تفويت قطاع حيوي لشركة مناولة يكون قد تعرض أكثر من 100 عامل بالإقليم إلى جشع و مزاجية الرأسمال الفردي الخاص، وبموجبه كذلك سيتم الدوس على مجمل الحقوق الشغلية الأساسية و تكريس الهشاشة و خدمة الرأسمال على حساب مصالح الطبقة العاملة.

فقد تفاجأ العمال بأنهم إزاءعقود هي أقرب إلى صكوك عبودية وإذعان منه إلى عقود شغل تحفظ كرامتهم وعيشهم.. فرفضوا توقيعها، فأسسوا مكتبا نقابيا للدفاع الذاتي عن مصالحهم المادية والاجتماعية لكن سرعان ما تم طرد الكاتب العام لترهيب البقية، مما دفع بالعمال إلى رفع شكاية لدى المديرية الإقليمية للتشغيل يوم الثلاثاء 10 ماي 2022. ومن بين المطالب الآنية للعمال:

- تحديد ساعات العمل حيث تمتد حاليا إلى 12 ساعة يوميا 7./7

- تطبيق الحد الأدنى للأجور حيث لا يتقاضون الآن الا 1300 درهم شهريا.

حول أوضاع الطبقة العاملة

- لا يتمتعون بالحق في العطلة السنوية وعطل الأعياد الدينية.

- لا يستفيدون من التعويض عن الساعات الإضافية (4 ساعات في اليوم).

- لا يستفيدون من منحة الأقدمية.

- غير مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- غياب مراقبة شروط العمل.

- عدم التوصل بورقة الأداء (الأجر).

المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية / الشغيلة أمام مصير مبهم

دقت النقابة الوطنية للاستشارة الفلاحية ناقوس الخطر إزاء المصير المهم الذي ينتظر المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية. واستنكرت النقابة من خلال بيان صادر لها يوم الخميس 12 ماي 2022، الغياب التام للمدير العام للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية. و طالبت وزير الفلاحة بتحمل

مسؤوليته و التدخل العاجل لإنقاذ هذه المؤسسة من الإفلاس. وكان المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية قد راكم عدة أزمات مالية و تدبيرية بسبب ما وصفه البيان بهدر فظيع للمال العام من طرف المدير العام و سوء التدبير و عدم احترام القانون... و طالبت بتدخل المجلس الأعلى للحسابات من أجل فتح تحقيق دقيق و محايد في ظل الصمت المريب للوزارة الوصية في ظل ضبابية المصير. وطالبت النقابة كذلك بضرورة التواصل بوضوح في شأن مستقبل ومصير المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية حفاظا على مكتسبات الشغيلة في هذا القطاع، وضرورة إشراك النقابة في اتخاذ القرار بشأن التحولات التي قد تطرأ على هذه المصلحة.

ومن أجل هذا، سطرت النقابة الوطنية للاستشارة الفلاحية التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، برنامجا نضاليا احتجاجيا ينطلق يوم الخميس 2 يونيو 2022 بوقفة احتجاجية أمام وزارة الفلاحة ثم بعده خوض إضراب وطني على مستوى المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية يوم الخميس 9 يونيو 2022

عمال الإنعاش الوطني / احتجاج وطني على واقع الإقصاء و الحگرة

أصدر المكتب الوطني للنقابة الوطنية لعمال وعاملات الإنعاش الوطني المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل ،بيانا على إثر نتائج و مخرجات الحوار الاجتماعي الأخير (30 أبريل 2022) وصفها بالمبهمة المعالم، وأنهم كفئة عمال وموظفي الإنعاش الوطني انتظروه بفارغ الصبر للتخلص من بعض المعاناة والتهميش، لكنهم اصطدموا بالتأجيل و التماطل في تلبية مطالبهم التي عمرت طويلا على رفوف أرشيف وزارة الداخلية منذ ستينات القرن الماضي. وأكدت شغيلة الإنعاش في بيانها أنها كطبقة عاملة أصبحت واعية بحقوقها الشرعية ومؤمنة بأحقيتها بالقوانين الشغلية ، و متشبثة بتنظيمها النقابي. كما أكدت على مواصلة النضال من أجل رفع الحيف والحكرة والدونية عن آخر عامل إنعاشي. وعليه قرر المكتب الوطني للنقابة الوطنية لعمال و عاملات الإنعاش الوطني تنظيم وقفة احتجاجية وطنية ممركزة يوم السبت 21 ماي 2022 على الساعة 12 زوالا أمام مقر البرلمان المغربي.

الفقيه بن صالح: عمال توزيع مياه السقي ومحنة الهشاشة

نظم عمال توزيع مياه السقي بالوساطة اعتصاما احتجاجيا يوم الخميس 12 ماي 2022 من أجل المطالبة بتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية المتأزمة والتي تتسم بالهشاشة جراء الآثار السلبية لسياسة التشغيل بالتدبير المفوض.

ويطالب عمال السقي بالفقيه بن صالح المنضوون تحت لواء الكنفدرالية الديموقراطية للشغل بعدة مطالب اجتماعية وشغلية أهمها تمكين العمال من بيانات الأجرة الشهرية وأداء مستحقات العطل السنوية وتمكينهم من أرقام عقود التأمين عن حوادث الشغل وتسليم ورقة أداء الأجور وشواهد العمل.

وقد سبق أن تم عقد اجتماع للجنة الإقليمية بمقر عمالة الفقيه بن صالح، للبحث والمصالحة تدارس مجموعة من النقاط المطلبية لهذه الفئة العمالية، بحضور ممثلي العمال وممثلي شركة «كروني» والمدير الإقليمي للتشغيل وممثل المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث لازالت عدة مطالب والتزامات لم تجد طريقها الى التنفيذ خصوصا وان افة الجفاف وتحكم وكالة الحوض المائي لام الربيع في عملية تزويد مياه السقي يحول دون صرف اجورهم وكذا فقدان الشغل.

هذا وأقر ممثلو المكتب الجهوي عن عجزهم على إيجاد بدائل لتشغيل العمال في أنشطة أخرى ذات الصلة. وبهذا الصدد يتشبث الاتحاد المحلي ل ك د ش والعمال بمطلب مراجعة وتعديل دفتر التحملات من أجل رفع الحيف الذي يطال العمال من طرف كل الشركات والصفقات السابقة، وطالبوا بطرح الملف على اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة بحضور المسؤولين المركزيين بالوزارات المعنية والأجهزة النقابية من أجل إيجاد حل ناجع ومنصف لموزعي مياه السقي في كل المناطق التي تعيش نفس المعاناة بالنظر للدور الحيوي الذي تلعبه خصوصا في ظل الجفاف وندرة المياه.

مستجدات اوضاع ونضالات الكادحين

استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجماهير الشعبية

تتسبب السياسات الرأسمالية المتوحشة التي تنهجها الطغمة المخزنية الحاكمة وتداعيات كورونا وموجات الغلاء الخطيرة الناتجة عن الارتفاعات المتتالية لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية والمحروقات في تعميق المعاناة اليومية للجماهير الشعبية مع الفقر والبطالة والامراض وكل مظاهر البؤس الاجتماعي. فتكفي الإشارة الى بعض الأرقام كمؤشرات لندرك حجم الماسي التي تعيشها الجماهير: فالمغرب لازال يحتل المرتبة 123 في التصنيف العالمي للتنمية البشرية ، وحوالي 60./. من المغاربة يعيشون في الفقر أي حوالي 22 مليون، منهم 8 ملايين يعيشون تحت خط الفقر. وحوالي 80./. من المغاربة لا يتوفرون على

الضمان الاجتماعي. و2.5 مليون طفل مغربي دون تعليم. و150 ألف اسرة ، حسب وزارة الإسكان ، لازالت تسكن دور الصفيح التي تغيب فيها ابسط شروط الكرامة البشرية. كما ان حوالي مليون عامل مسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فقدوا عملهم في بداية انتشار جائحة كورونا ناهيك عن الملايين غير المسجلين في الصندوق والمشتغلين في القطاع غير المهيكل في غياب أي دعم حكومي وبدائل لضمان مورد العيش.

ان هذا الواقع يفند ادعاءات للنظام المخزني وابواقه حول الدولة الاجتماعية والتنمية البشرية وحقوق الانسان والتي ماهي في الحقيقة سوى شعارات وادعاءات كاذبة للتغطية عن سياسة طبقية متوحشة تمارس في حق الجماهير الشعبية من خلال تفقيرها ونهب ثروات البلاد وسرقة الممتلكات وخوصصتها وكذا الاموال العمومية وتهريب جلها للخارج واغراق البلاد في الديون... كل هذا يتم في ظل سيطرة البرجوازية الاحتكارية الريعية المفترسة على مختلف أجهزة الدولة وتوظيفها في تحقيق مصالحها.

الجبهة الاجتماعية المغربية تقرر الخروج للشارع مرة أخرى ضد الغلاء والقمع

قررت الجبهة الاجتماعية المغربية في بيان لها بتاريخ 5 ماي 2022 ،تنظيم مسيرة وطنية احتجاجية ضد الغلاء والقمع ومن اجل خفض الأسعار وإطلاق سراح كافة المعتقلين ، وذلك يوم الاحد 29 ماي 2022 على الساعة 11 صباحا انطلاقا من ساحة النصر بالدار البيضاء. وبررت الجبهة قرار تنظيم هذه المسيرة بتجاهل الحكومة لكل المقترحات للحد

من التدهور الخطير الذي يخدم لوبيات الاحتكار والمضاربات والريع ، وعدم الاكتراث بمختلف الاحتجاجات ضد الاختيارات اللاشعبية ومنها الاحتجاجات التي نظمتها الجبهة المغربية هذه السنة في مختلف المناطق ضد الغلاء في 20 فبراير و 6 مارس و23 ابريل وتماديها في سياسة تكميم الافواه وقمع الحريات بالاعتقالات والاحكام القضائية القاسية لمجرد تدوينات حول الأوضاع في البلاد.

ودعت الجبهة كافة فروعها ومناضلي/ات مكوناتها الى الشروع في التعبئة في صفوف الشعب وتوفير كل الوسائل المالية والمادية واللوجستيكية لإنجاح هذه المعركة النضالية.

ساكنة دوار لخباب بعمالة البرنوصي تواصل نضالها من اجل الحق في السكن

لا زالت ساكنة دوار «لخباب» بمقاطعة سيدي مومن بعمالة البرنوصي بالدار البيضاء مستمرة في تنظيم الوقفات الاحتجاجية على هدم مساكنها وتشريدها من طرف السلطات المخزنية لفائدة أحد لوبيات العقار المشهورين.

فبعد أعمال الهدم، الذي تعرضت لها، أكثر من 200 "براكة"، وذلك يوم أمس الخميس واليوم الجمعة، من طرف قائد المنطقة، مستعينا بتعزيزات القوات العمومية ، وجدت

المئات من الأسر نفسها فجأة في العراء بدون أي مأوى. وعندما احتجت على مأساتها تعرضت للقمع من طرف جحافل القمع المخزنية.

"الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالبرنوصي"، احتجت على عملية الهدم التي استهدفت دوار لخباب تم خلالها اعتقال الرفيق محمد الدليمي رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالبرنوصي ، الذي أطلق سراحه لاحقا بعد احتجاج أعضاء الجمعية وسكان " دوار لخباب».

مستجدات اوضاع ونضالات الكادحين

اعتصام عشرات الشباب بإقليم جرادة بسبب اغلاق منجم

يخوض العشرات من الشباب من قرية سيدي بوبكر بإقليم جرادة اعتصاما في منجم للرصاص منذ يوم 8 ماي 2022 احتجاجا على قرار السلطات المحلية بإغلاقه ، الشيء الذي سيزيد من تأزيم وضعيتهم المادية والاجتماعية خاصة وان المنطقة تعرف تهميشا على كافة المستويات وتفتقر الى المشاريع الاقتصادية الكفيلة بتوفير فرص الشغل وخاصة بعد اغلاق المناجم بالمنطقة واغلاق الحدود مع الجزائر في وجه «التهريب المعيشي».

ان اغلاق المناجم بالمنطقة والمعروفة ب«السندريات» في غياب بدائل اقتصادية حقيقية لتنمية المنطقة هو تعميق للازمة الاجتماعية والاقتصادي بالمنطقة ، وتكريس لواقع الفقر والبطالة والتهميش وكل مظاهر البؤس الاجتماعي التي تعاني منها الساكنة.

ساكنة «تنكارف» بإقليم بني ملال تنظم مسيرة نحو مقر ولاية الجهة.

نظم العشرات من سكان جماعة «تنكارف» بإقليم بني ملال مسيرة على الاقدام نحو مقر ولاية جهة بني ملال خنيفرة بتاريخ 12 ماي 2022 للاحتجاج على عدم تنفيذ السلطات للوعود المقدمة لهم فيما يخص الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم وبالدرجة الأولى بناء اعدادية بالجماعة والتجهيزات الأساسية كالطرق لفك العزلة ورفع التهميش عن المنطقة.

للإشارة فان سكان المنطقة سبق لهم ان خاضوا اشكالا احتجاجية متنوعة ومتواصلة من اجل المطالبة بحقوقهم العادلة في العيش الكريم والصحة والتعليم وتوفير الدقيق المدعم...الا ان التماطل ونكث العهود هو الأسلوب الذي تتبعه السلطات المسؤولة في التعامل مع تلك المطالب.

قمع اعتصام المتضررين/ات من قطع الماء بالقليعة/انزكان ايت ملول

حسب بلاغ لتنسيقية المتضررات والمتضررين بقطع الماء بحي القليعة بانزكان ايت ملول بتاريخ 10 ماي 2022 فان الاعتصام الذي خاضه هؤلاء المتضررون/ات امام مقر العمالة بتاريخ 8 ابريل 2022 قد تعرض لتدخل قمعي لفك الاعتصام ، حيث تمت مصادرة اللافتات واللوازم التي كانت بحوزتهم/ن وتم اعتقال السيد عبد السلام الصلحي الذي لم يطلق سراحه الا في المساء.

وعلى إثر هذا الاعتصام أصدر عامل الإقليم بربط منازل المتضررين/ات بالماء الشروب. الا ان السلطات المحلية ، واثناء عملية الربط ، قامت باستفزاز وترهيبهم/ن لإرغامهم/ن على التوقيع على وثائق لا يعرفون مضمونها بسبب كون اغلبهم اميون لا يعرفون القراءة والكتابة. كما انه تم اقصاء اربعة متضررين من عملية الربط.

وقد استنكرت التنسيقة في بلاغها العنف الذي مورس على أعضاء التنسيقة وكل اشكال المعاملة الغير اللائقة من سب وتهديد وكذا اقصاء المتضررين الأربعة من الاستفادة من الماء الشروب. ودعت المتضررين/ات الى وحدة الصفوف والصمود في مواجهة التفريق والتمييز وللمزيد من النضال حتى تحقيق استفادة الجميع. كما دعت جميع الهيئات

السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية الى مؤازرتها حتى تحقيق مطالبها.

نضالات حركة المعطلين متواصلة من اجل الحق في الشغل والتنظيم

أصدر المجلس الوطني للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب بيانا بتاريخ 10 ماي 2022 يعلن فيه تشبثه بالحق في الشغل والتنظيم ، ويطالب فيه بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم المناضل محمد الاحمدي مناضل الجمعية ، وبفتح حوار مركزي جاد ومسؤول على أرضية المذكرة المطلبية للجمعية. ويدين المجلس الوطني كل اشكال القمع في حق مناضلي/ات الجمعية بن جرير وتازة و تماسينت وغيرها.

وأعلن المجلس في ذات البيان عن تخليد ذكرى استشهاد الرفيق مصطفى الحمزاوي في 15 ماي 2022 بتازة تحت شعار «الحقيقة كل الحقيقة في اغتيال الشهيد مصطفى الحمزاوي والكشف عن قبره ومعاقبة الجناة».

وفي هذا السياق أصدرت الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بتازة بيانا بتاريخ 13 ماي 2022 يعتز فيه باحتضان مدينة تازة لمحطة تخليد ذكرى استشهاد الرفيق مصطفى الحمزاوي واستعدادها للتفاعل مع كل المبادرات النضالية الهادفة الى تعزيز النضال المشترك والوحدوي ضد البطالة ، داعية كل الشباب والشابات حاملي الشهادات المعطلين الى الالتحاق بالجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب وتوسيع قاعدتها وتجذير نضالاتها في افق فرض سياسة اجتماعية في مجال التشغيل.

ولم يفت الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي ادانتها المطلقة لسياسة التشغيل الطبقة وتضامنها مع نضالات الجمعية الوطنية مطالبة الدولة ومؤسساتها المعنية بالتشغيل بفتح حوارات مع الجمعية والتفاعل الإيجابي مع مطالبها المشروعة في الشغل والتنظيم.

محور الحريات وحقوق الإنسان

احتجاز وتعنيف الرفيق محمد الدليمي

قامت عناصر من القوات المساعدة التابعة لباشوية اهل لغلام باعتقال واحتجاز الرفيق محمد الدليمي مناضل النهج الديمقراطي ورئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالبرنوصي بالدار البيضاء داخل سيارة القوات المساعدة والاعتداء عليه بالضرب من طرف خليفة القائد واعوانه قبل ان يطلق سراحه.

ويأتي هذا الاحتجاز والتعنيف على خلفية تضامنه مع ساكنة دوار لخباب باهل الغلام التي تم تشريدها بعد هدم مساكنها من طرف السلطة ومشاركته في الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها الساكنة يومه الجمعة 13 ماي 2022.

وقد أصدر كل من الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بالبيضاء الشمالية ومكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالبرنوصي بيانا يستنكران فيه هذا الاحتجاز والاعتداء ، ويحملان الدولة المغربية مسؤولية الاستمرار في سياسة استهداف المناضلين. وعبرا فيه عن تضامنهما مع الساكنة من اجل حقها في السكن اللائق.

تنديد باستمرار اعتقال الناشطة سعيدة العلمي

دخلت الناشطة سعيدة العلمي ، المحكوم عليها ابتدائيا ب سنتين حبسا نافذا وغرامة قدرها 5000 درهم بسبب اراءها السياسية ونشاطها الحقوقي ، في اضراب عن الطعام منذ 29 ابريل 2022 احتجاجا على محاكمتها.

وقد أصدرت تنسيقية سجناء الراي والحقوق الأساسية بسجن عكاشة التابع لفرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بيانا الى الراي

العام بتاريخ 6 ماي 2022 يندد فيه باستمرار اعتقال سعيدة العلمي ، ويطالب بإطلاق سراحها وسراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الراي وبوع حد للانتهاكات المتواصلة والممنهجة لحرية الراي والتعبير وحرية الصحافة ، ويحمل الدولة مسؤولية تدهور صحتها إثر اضرابها المفتوح عن الطعام.

اعتداء وتهديد بالقتل

نشر السيد محمد برهون ، وهو مواطن كندي من أصل مغربي ، تدوينة له بصفحته في الفيسبوك يخبر فيها بانه قد تعرض لاعتداء جسدي قوي بالرباط من طرف أحد عناصر الامن المحسوبين على جهاز المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني. وقد صاحب هذا الاعتداء التهديد بالقتل والاختطاف.

ويحمل السيد برهون السلطات المغربية مسؤولية سلامته.

محاولة اغتيال المدون يوسف الحيرش

تعرض المدون والمناضل الحقوقي يوسف الحيرش لاعتداء جسدي من طرف شخصين أحدهما يحمل سيفا والأخر هراوة قرب مسكنه بالمهدية بإقليم القنيطرة يوم الاثنين 9 ماي 2022 مما خلف له إصابات بليغة على مستوى الراس والظه وهو ما تظهره الصورة التي نشرها بصفحته في الفيسبوك مباشرة بعد عملية الاعتداء التي اعتبرها محاولة قتل وتصفية مدروسة.

وبالنسبة لخلفيات هذا الاعتداء والجهات التي تقف وراءه يرجعها المناضل يوسف الحيرش الى كتاباته المزعجة والفاضحة لبعض الجهات الاوليغارشية والاحتكارية.

اعتقال المدون والمراسل الصحفي محمد اليوسفي بالعيون

تم اعتقال المدون والمراسل الصحفي لموقع «الأهم 24» ومناضل الحزب الاشتراكي الموحد من طرف شرطة ولاية امن العيون بعد استدعاءه للاستماع اليه يوم الاثنين 9 ماي 2022.وتم تقديمه امام النيابة العامة يوم الخميس 12 ماي. ويرجح ان تكون أسباب الاعتقال مرتبطة بنشاطه في الصحفي وتدويناته في وسائل التواصل الاجتماعي التي تزعج اللوبيات النافذة في الصحراء.

احتجاج على رفض تسلم الملف القانوني

قام أعضاء من مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بفرع وادي زم يوم الجمعة 6 ماي 2022 باعتصام بمقر الملحقة الإدارية الأولى بوادي زم مصحوبين بمفرض قضائي احتجاجا على رفض قائد المقاطعة تسلم الملف القانوني لتجديد مكتب فرع الجمعية.

ويأتي رفض تسلم الملف القانوني في إطار سياسة الحصار والمنع الممنهج التي ينهجها النظام المخزني عبر وزارة الداخلية في حق الجمعية المغربية لحقوق الانسان والقوى الحقوقية والسياسية والنقابية المعارضة له وفي مقدمتها حزب النهج الديمقراطي.

محور الحريات وحقوق الإنسان

استمرار معاناة الإعلامي والناشط المدني عبد العزيز امزاز

في اطار مسلسل المضايقات والمتابعات التي يتعرض لها تم تقديم الإعلامي والناشط المدني عبد العزيز امزاز مراسل جريدة «عبر» الالكترونية امام انظار النيابة العامة يوم الاحد 8 ماي 2022 على خلفية نشره لفيديو مباشر على قناة الموقع يحكي فيه مواطن بتعرضه لاعتداء بالسلاح الأبيض نتج عنه جرح غائر في وجهه ، ويشتكي فه من سوء تعامل الأجهزة الأمنية بمدينة مريرت.وقد تقررت متابعته في حالة سراح بكفالة مليون سنتيم.

وحسب بيان لفرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بخنيفرة فان الأجهزة الأمنية لم تستسغ الامر فقامت بتحريك مسطرة «مكافحة الاخبار الكاذبة» التي تبرر بها الدولة فرض سلطتها على وسائل الاعلام بغية محاصرتها والتضييق عليها. وعبر الفرع عن تضامنه مع الإعلامي امزاز مدينا بشدة كل الانتهاكات التي تتعرض لها حرية الصحافة.

اعتقال نشطاء حقوقيين بالعيون بالصحراء

أصدر فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالعيون بالصحراء بيانا مؤرخا في 4 ماي 2022 يخبر فيه باعتقال المناضلة المجاهيد جميلة نائبة رئيس الجمعية بالعيون ووالدها السيد المجاهيد الحسين من داخل وسيلة نقل عمومية المعروفة محليا ب«الكوير» ومحاولة اعتقال الطفل احمد التامك الذي أصيب بهلع شديد لولا تصدي والدته خليفة الركبي عضوة فرع الجمعية لمحاولة اعتقاله تلك وذلك يوم 3 ماي 2022.

ويذكر الفرع ان السيد الحسين المجاهيد وابنته جميلة سبق وان تعرضا للعديد من الانتهاكات من اعتقال واعتداء جسدي وتعريض منزلهم للرشق بالحجارة وشن حملات تشهير في حقهما بسبب مواقفهما السياسية بشأن النزاع في الصحراء ونشاطهما السياسي والحقوقي. ويطالب الفرع بإطلاق سراحهما فورا.

الحكم على المناضل الحقوقي عبد الصادق بنعزوزي

تم الحكم على المناضل عبد الصادق بنعزوزي رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان ببني تجيت /إقليم فكيك بشهرين حبسا موقوفة التنفيذ وغرامة قدرها 1000 درهم في غيابه. ويعتبر هذا الحكم الجائر حلقة ضمن سلسلة القمع والحصار التي تمارسها السلطات المخزنية ضده لإسكات صوته وانشطته الحقوقية والنضالية الميدانية للدفاع عن حقوق الجماهير الشعبية المكتوية بنار القمع والفقر والبطالة والغلاء والتهميش بالمنطقة. ومعروف عن المناضل بنعزوزي صموده وثباته على مبادئه ومواقفه مهما كلفه ذلك من تضحيات حيث سبق ان تم اعتقاله وسجنه ظلما وعدوانا.

الامر باعتقال المناضل محمد شغيات ببني تجيت/إقليم فكيك

أعطت النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية ببوعرفة الامر للدرك الملكي ببني تجيت لاعتقال المناضل محمد شغيات بدعوى عدم اداءه غرامة قدرها 700 درهم تم الحكم بها عليه في إطار محاكمة سابقة.

وللإشارة فان المناضل محمد شغيات قد أدى ضريبة النضال حبسا نافذا على خلفية نشاطه النضالي وانحيازه الى جانب الجماهير الكادحة لبني تجيت من اجل المطالب الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة.

المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الانسان يشرح واقع حرية الصحافة ويستنكر تصريحات وزير العدل

*في إطار تخليد اليوم العالمي للصحافة 3 ماي أصدر المكتب المركزي للجمعية بيانا يبين فيه استمرار انتهاكات حرية الصحافة تشريعا وممارسة وما تعرفه من ترد وحصار للصحافة المستقلة والقمع المنهج للصحفيين المستقلين والمدونين ومستعملي وسائط التواصل الاجتماعي واعتقال ومحاكمة العديد منهم وتنامي اعلام التشهير الموالي للأجهزة الأمنية والمخابراتية المغربية يؤكده ترتيب منظمة مراسلون بلا حدود للمغرب في المرتبة 135 عالميا في مؤشر حرية الصحافة.

ويطالب المكتب المركزي بإطلاق سراح الصحفيين والمدونين المعتقلين ووقف المتابعات الجارية ضدهم ووضع حد للاعتداء على حقوق الصحافيين/ات ووضع حد لصحافة التشهير ومراجعة القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر قصد ملائمتها مع المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحرية الراي والتعبير.

*أصدر المكتب المركزي للجمعية بيانا بتاريخ 28 ابريل 2022 بشأن تصريح وزير العدل بشأن مسؤولية المجتمع المدني في ابلاغ النيابة العامة عن شبهة الاختلاس ودوره في حماية المال العام. وقد اعتبر المكتب هذا التصريح مناقضا للمرجعية الأممية ذات الصلة بمحاربة الفساد ولمقتضيات ومقاصد الدستور والتشريعات الوطنية ، ويمكن ادراجه كمقدمة لحماية المفسدين والفساد والتستر على حجم الفساد المستشري ودعم الإفلات من العقاب في الجرائم الاقتصادية والاجتماعية وتشجيعا لاستباحة المال والملك العموميين والاغتناء غير المشروع وخاصة من طرف المنتخبين والمساس بالمبلغين عن الفساد.

ويتخوف المكتب المركزي من ان يكون هذا التصريح استهلالا لتضمين القانون الجنائي المنتظر نصوصا تمنع المجتمع المدني من تقديم الشكايات ومن الترافع لمحاربة الفساد الامر الذي من شانه تقويض الحق في الولوج للعدالة ويمس باختصاصات السلطة القضائية ويقبر أحد أدوار المجتمع المدني.